

الخطاب ونظرية المرجعيّات

محمد محمد يونس علي(*)

الملخص

منذ أن انتقلت البنيوية إلى المجالين النقدي والأدبي وتلقفتها النظريات الحداثيّة شاع الاعتقاد بإمكان دراسة النص في عزلة عما يحيط به فيزيائيًا واجتماعيًا وتاريخيًا، وقد حاول لويس هيامسليف **Louis Hyemslev** أن يصوغ هذه الفكرة بما عرف بمصطلح "المحايدة" **immanence**، وكان تشارلز ساندرس بيرس **Peirce Charles Sanders** (1839-1914) قد سبقه بفكرة السيرورة أو "السميوزيس" **semiosis** التي تعني أن العلامة تدل على علامة أخرى ثم تدل تلك العلامة المدلول عليها بالعلامة الأولى إلى علامة ثالثة وهكذا تستمر الدلالات على هذا المنوال، وقد حاولنا في هذا البحث أن نبرهن على أن مفهومي المحايدة والسيرورة وإن صلحا نسبيًا للنصوص الأدبية- غير مناسبين للنصوص المقاصدية؛ وذلك لأنهما يتضمنان توجّهًا نحو تجريد الجزئيات والنهج نحو الكلّيات، ومن ثم إلغاء الواقعي لصالح إغناء الذهني، ويؤول هذا الأمر إلى خلق عالم ذهني بديل للواقع الحقيقي؛ لأن الموجود الحقيقي إنما هو الجزئي، أما الكلّي فلا يوجد إلا في الذهن. وسنحاول أن نبرهن في هذا البحث على أن مقارنة التوجّه نحو الجزئي الواقعي الناشئ عن الربط بين النص وسياقاته المرجعية المقارنة له هي الكفيلة بالكشف عن مرادات المخاطب، الذي هو المقياس المعول عليه في نجاح عملية التخاطب المقاصدي.

(*) أستاذ اللسانيات المشارك بجامعة الشارقة

Discourse and Referentiality theory

Mohamed yunus

Abstract

Discourse and Referentiality Theory Mohamed yunus
Modernism is based on the belief in the independence of any text from its physical ,social and historical references .louis Hyemslev introduced the Concept of Immanence and charles Irce presented the nation of semiosis to theorize independence of texts and signs .This study tempts to focus on the analysis of the text in relation to its realistic context.

منذ أن انتقلت البنيوية إلى المجالين النقدي والأدبي وتلقفتها النظريات الحداثية شاع الاعتقاد بإمكان دراسة النص في عزلة عما يحيط به فيزيائياً واجتماعياً وتاريخياً، وقد حاول لويس هيامسليف **Louis Hyemslev** أن يصوغ هذه الفكرة بما عرف بمصطلح "المحايدة" **immanence** (وهو في الأصل مصطلح ديني يعني التجسد الإلهي في العالم المادي)، وكان تشارلز ساندرس بيرس **Charles Peirce Sanders** (1839-1914) قد سبقه بفكرة السيرورة أو "السميوزيس" **semiosis** التي تعني أن العلامة تدل على علامة أخرى ثم تدل تلك العلامة المدلول عليها بالعلامة الأولى إلى علامة ثالثة وهكذا تستمر الدلالات على هذا المنوال، وفقاً لما عرف عند بعض منظري التراث بفكرة أن "المعنى يجذب المعنى".⁽¹⁾

ومهما يكن مفهوما المحايدة والسيرورة رائقين لنقاد الأدب فإن تطبيقهما على النصوص المقاصدية لا يخلو من مغامرة محفوفة بمخاطر السقوط في ربة الذاتية، وتجاوز مراد المخاطب الذي هو الغاية الحقيقية لكل عمليات التخاطب؛ وذلك لأن المفهومين المذكورين يتضمنان توجهاً نحو تجريد الجزئيات والنهج نحو الكليات، ومن ثم إلغاء الواقعي لصالح إغناء الذهني، ويؤول هذا الأمر إلى خلق عالم ذهني بديل للواقع الحقيقي؛ لأن الموجود الحقيقي إنما هو الجزئي، أما الكلي فلا يوجد إلا في ذهن. وربما كان من أهم أسباب ذلك التوجه نحو الكلي الذهني تلك القطيعة التعسفية الناشئة عن عزل النص عن سياقاته المرجعية المقارنة له، وهي التي يناط بها عادة الكشف عن مرادات المخاطب.

ومن هنا فإن من أهم ما يرمي إليه هذا العمل هو إعادة النظر على قصر عملية الدلالة في ثنائية اللفظ والمعنى، وعرض نظرة للخطاب تقوم على النظر إليه بوصفه بنية معقدة تتضمن شبكة من المضامين المرتبطة بزمرة من المرجعيات اللغوية والسياقية والفكرية والاجتماعية.

إن نظرتنا المميزة إلى المعنى تكشف عن علاقات غير محدودة بين المعنى ودواله، وبين النصوص ومرجعياتها، وتفترض هذه النظرة أن لكل دال مرجعيته الخاصة، فإذا فقدت المرجعية فقد المعنى، كما أن أي محاولة لعزل النص المقاصدي عن مرجعيته تؤول إلى اقتلعه من جذوره وإلى قطع ماء الحياة عنه، ومن ثم الحكم عليه بالموت والفناء، ولذا فإن التمرس بالبنيوية لعزل النص ومحاصرته لا تجدي نفعاً في كشف مضامينه أو تحليل عناصره؛ لأن مرجعيات النص ما هي إلا جزء من بنية النص التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ فهي تحيل على مكونات النص كما أن المكونات تحيل عليها في شكل حلزوني تفاعلي.

إن هدفنا الأسمى من هذا العمل هو البحث عن مقاربة موضوعية لتفكيك الأنظمة

المنتجة للخطاب من خلال تتبع معطيات الخطاب المرتبطة بمرجعياته. وسنسعى إلى بناء نظرية متسقة منطقياً واضحة المعالم وقريبة إلى ذهن مستعملي اللغة تنطلق من أصول نظرية تشدد على عدم إغفال سمة المقاصدية وربط تلك السمة بمرجعيات الخطاب.

وعلى الرغم من سعينا للإفادة من المنجزات العلمية التراثية وما لحقها من إنجازات غربية، فإننا سنتجنب الطريقة السائدة عند بعض الحدائين والسيمايين ومنظري الخطاب العرب التي تقوم على حشد المؤلف بأسماء الأعلام والمصطلحات الأجنبية قدر الإمكان؛ للإيحاء إلى السامع بسعة الاطلاع وتنوع مصادر المعرفة دون تسويغ لرصف التعريفات والمفاهيم وتزاحم الاقتباسات ودون تقديم منهج محدد المعالم أو أي نوع من المقاربة الموضوعية المعززة بأصول نظرية. إن بعض هؤلاء يدفونك أحياناً - وأنت تبحر في أسرار طلاسمهم وتتوه في غوصك فيها- إلى اتهامهم بممارسة ما يمكن تسميته بـ "الشعوذة السيمائية" أو "الكهانة الحدائية".

ومن الأسس التي يقوم عليها هذا البحث:

1 - التفريق بين النصوص المقاصدية (كالمحادثة، والنصوص الشرعية والقانونية والإعلامية والسياسية) والنصوص الأدبية ذات الطابع الإفصاحي، والفرق الجوهرية بين النوعين من النصوص ليس خلو الثانية من المقصدية بقدر اتسامها بالثراء الدلالي والتكثيف المعنوي، على حساب الصرامة المقصدية التي يتسم بها النوع الأول من النصوص. إن التفريق بين النوعين ينبغي أن يفهم في ضوء التفريق بين المعنى والمقصد، بيد أنه ينبغي التنويه بأنه على الرغم من السير باتجاه البحث عن المقصد في النصوص المقاصدية والكشف عن المعنى وسيورته التراكمية في النصوص الأدبية، فإنه لا يمكن الادعاء بخلو الأولى من المعنى أو تجاهل الثانية للمقاصد. إن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة موازنة تترجح فيها كفة المعنى في الأدب وسمة المقصدية في الإبلاغ. وسيترتب على هذا التنوع بين النوعين من النصوص تميز الإستراتيجيات والمرجعيات المرتبطة بكل منها.

2 - مادة النص صناعة لغوية وضعية سابقة وصورته نتاج استعمالي تخاطبي، فالمادة مدخل للإبداع والصورة مخرج له، وليس المقصود بالمادة هنا المفهوم الفيزيائي للجوهر؛ إذ هذا النوع من الكيانات لا يكاد يوجد في اللغة إلا بقدر ما تحويه من أصوات منطوقة أو حروف كتابية. أما المقصود بالمادة فهو العناصر اللغوية التي تزودنا بها اللغة.

ومثلما لا يستطيع الإنسان أن يتخيل كأننا لم ير أجزاءه في حياته، فكذلك النص جدته في تأليفه، أما أجزاءه فهي مستقاة من نصوص أو خطابات سابقة، وهو ما يعطي أهمية خاصة لإستراتيجية التناص في تأليف الخطاب، تلك الإستراتيجية التي يمكن لنا أن نعرفها بأنها إذابة المقتبس في بنية النص،

وليس مجرد "الإحالة على نص آخر أو نوع من النصوص"،⁽²⁾ كما عرفها جيمس بول جي James Paul Gee. وهكذا فإن النص البشري إنما هو نتاج اقتباسات (حرفية أو تضمينية) تشتمل على مواضع واستعمالات (حرفية أو ضمنية) وثقافة فردية ومؤسسية تعمل في إطار محيط زمني ومكاني.

2- مفهوم الخطاب

عُرّف الخطاب في تراثنا بأنه "توجيه الكلام نحو الغير للإفهام"، وهذا تعريف له بمعنى المصدر، أي بمعنى "المخاطبة" وهو المعنى الأصلي للكلمة، ولكنه صار مستخدماً بمعنى اسم المفعول، وقد عُرّف على هذا المعنى بأنه "الكلام الموجّه نحو الغير للإفهام"،⁽³⁾ وبذلك ينطبق على كل كلام يوجّه متكلم لآخر بقصد إفهامه أمراً ما.

ويعرّف سيف الدين الأمدي في الأحكام⁽⁴⁾ - كما ينقل التهانوي- الخطاب بأنه "اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه"⁽⁵⁾. ومن الملحوظ في هذا التعريف :

- 1 - أن الخطاب مقصور على الملفوظ فقط دون الحركات والإشارات، وإن لم يكن ثمة ما يمنع من جعل المكتوب داخلاً فيه.
- 2 - أنه يشترط فيما يسمى خطاباً أن يكون مقصوداً، وموجّهاً إلى عاقل مصغ لكلام قائله.
- 3 - أن يكون اللفظ متواضعاً عليه، وهنا لا ينبغي ألا يفهم من ذلك أن المقصود أن الكلام غير الموضوع (أي ما ليس موضوعاً لغة) لا يعدّ خطاباً؛ إذ المقصود بالمتواضع عليه هنا ما يقبل الفهم استناداً إلى معطيات الوضع أو السياق، وإلا لخرج المجاز ونحوه من مستلزمات اللفظ من هذا التعريف.

وفي الدراسات الحديثة نجد التباساً بين الخطاب discourse والنص text والتفريق بينهما، فمن تعريفات الخطاب تعريف ديفيد نونان David Nunan الذي يرى أن الخطاب يمكن أن يُعرّف بأنه "قطعة stretch من اللغة تتألف من جمل تبدو مترابطة ترابطاً ما"⁽⁶⁾. ويرى أن الترابط قد يكون مصدره الأفكار التي يحتويها الخطاب أو الوظائف التي يؤديها⁽⁷⁾. ومن التعريفات المشابهة تعريف كريستال Crystal⁽⁸⁾، وقد عرفه كوك Cook بأنه قطع من اللغة يعتقد بأنها مفيدة، وموحّدة، وذات غاية⁽⁹⁾.

ويبدو أن كريستال لا يفرق بين النص والخطاب، غير أن كوك يطلق النص على ما يفهم على نحو صوري بمعزل عن السياق⁽¹⁰⁾. أما براون Brown ويول Yule فيستخدمان النص للإشارة إلى الخطاب الشفهي⁽¹¹⁾، خلافاً لديفيد نونان الذي يستخدم النص للخطاب المكتوب⁽¹²⁾.

وهكذا فقد استخدم بعض اللسانيين الخطاب في الملفوظ ، والنص في المكتوب، أو العكس، ومنهم من أطلق الخطاب على كل ما زاد عن الجملة سواء أكان مكتوباً أم ملفوظاً، ولا أرى جدوى من تتبع اختلاف المحللين في استخدام المصلحين؛ إذ لا مشاحة في المصطلحات كما يقولون، بيد أنه لا بدّ من أن أذكر أن ما أريد بالخطاب في هذا البحث هو كل بنية متماسكة مركبة من مضمون إبلاغي أو معرفي أو عقدي أو عاطفي، وشكل ملفوظ أو مكتوب تصدر من متكلم عاقل، وترتبط بغرض ما. ومما روعي في هذا التعريف تعزيز فكرة التلاحم بين المضمون والشكل وعدم الانفصال بينهما؛ وذلك لأن أي محاولة لتكلف فصلهما تؤول إلى تجزئة لبنية الخطاب تفقده بعض خصائصه التأليفية، كما أنّ التعريف تجاوز فكرة ثنائية اللفظ والمعنى، وأصبح ينظر إلى الخطاب على أنه بنية معقدة تسهم في تأليفها مرجعيات مختلفة، إذ لا يخلو خطاب ما من مرجعية مفسرة له، وقد تكون المرجعية داخلية مستنبطة من خطابات سابقة، وقد تكون خارجية مبعثها وضع اصطلاحي أو منظومة عقلية أو توجّهات عاطفية أو نحو ذلك.

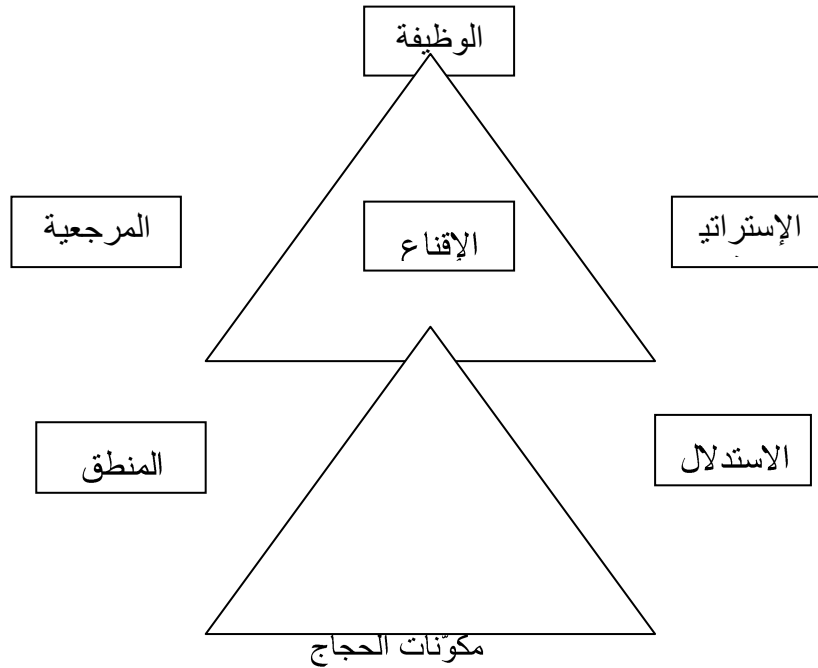
ومثلما يرتبط الخطاب بمرجعيات معينة، فعالباً ما يصدر من منطلقات شخصية أو اعتبارية لا تخلو في معظم الحالات من سمة سلطوية تعززه وتوجهه وتسهم في صوغه على نحو ما، وينبغي أن ينقى مصطلح سلطوي هنا من إحياءاته الاستبدادية، وذلك لأننا نستخدمه في معناه العقلي المحايد، والمفرغ من جميع إحياءاته النفسية: السلبية منها والإيجابية.

ويذكر بيوقراند Beaugrande سبعة معايير للحكم على نص ما بأنه خطاب، وهذه المعايير هي :

التماسك Cohesion، والاتساق Coherence، والمقصدية Intentionality، والمقبولية Acceptability، والإفادة Informativeness، والمقامية Situationality، والتناص Intertextuality⁽¹³⁾. أي أن الخطاب لا بد أن يكون متماسكاً نحويّاً وأسلوبياً، ومتسقاً منطقيّاً، وصادراً عن قصد ووعي شعوري، ومقبولاً تخاطبياً، ومفيداً باحتوائه على معلومة أو معلومات جديدة، ومرتبطة بمقام تخاطبي، ومشيراً إلى عناصر خارج النص أو لها صلة ما بالمتخاطبين.

والخطاب ليس شكلاً موحداً، بل يقسم إلى أجناس مختلفة، ولكل جنس خطابي وظيفة وإستراتيجية ومرجعية، وثمة علاقة بين نوع الجنس الخطابى ونوع الوظيفة والإستراتيجية والمرجعية، ففي المحاجة مثل نجد أن الوظيفة هي الإقناع، والإستراتيجية هي الاستدلال، والمرجعية هي المنطق (انظر الشكلين الآتيين).

مكوّنات الجنس الخطابى



وكما يذكر مكارثي فقد ركز البريطانيون في تحليلهم للخطاب على الوظائف الاجتماعية للغة، وغلب على موضوعات دراساتهم المناظرات والمقابلات الشخصية والمحادثات بين الطبيب والمريض في حين اهتم الأمريكيون بخطابات المجتمعات الصغيرة في المقامات الحقيقية للكلام، مع عناية خاصة بتحليل المحادثة والسرديات وأفعال الكلام⁽¹⁴⁾، أما في فرنسا فقد أخذ تحليل الخطاب اتجاهاً فلسفياً تارة واقتحم من زاوية النقد الأدبي مع عناية خاصة بالتحليل السيميائي تارة أخرى.

ونظراً إلى تعقد الطبيعة المضمونية للخطاب والآلية المحدثة له فإن تحليله يختلف عن التحليل الدلالي للجملة أو القولة، فتحليل الخطاب يركز على علاقة النص بما يحيط به أخذاً بعين الاعتبار العلاقة بين لغة النص والسياقات الاجتماعية والعقدية والثقافية التي استعملت فيها، وكيف انعكست هذه العلاقة في ثنايا النص، كما يحاول الكشف عن الإستراتيجيات والوسائل المستعملة في تأليف الخطاب مروراً بالوقوف على الافتراضات التي ينطلق منها المؤلف، وصولاً إلى تحليل شخصيته وتفسير أدواته اللغوية، في حين يهتم التحليل الدلالي بالدوال الوضعية والبنية الدلالية للمفردات والجملة.

وينبغي التمييز بين البنية الجزئية للخطاب التي لا يتجاوز موضوعها المصروف أو الكلمة أو المركب أو الجملة على أبعد تقدير، والبنية الكلية التي تشمل الخطاب كاملاً، والبنية الخارجية الموازية التي تشمل الإستراتيجيات المستعملة والمرجعيات بأنواعها المختلفة، وكل هذه البنيات مشمولة في إطار "البنية الشاملة للخطاب".

3- مرجعيات الخطاب:

لا ينبغي أن يعزب عن بالنا أن الإنسان بطبعه كائناً اجتماعياً مؤسسياً، محاط بمؤسسات مختلفة ابتداء من اللغة ومروراً بالقانون والدين والمجتمع، ومن ثم فهو محكوم بالمواضع اللغوية، والداستير واللوائح التشريعية والقوانين والقرارات السلطوية، وأحكام الشرع (بالنسبة للمتدينين)، ومتطلبات الوازع الأخلاقي، ومقتضيات الأعراف الاجتماعية، وكل ذلك منعكس في اللغة التي نتخاطب بها.

وهكذا فإنه عندما نتعامل مع خطاب ما فإننا في واقع الأمر نستند إلى طائفة من المرجعيات للاحتكام إليها في فهمه، وفي اكتشاف صدقه من كذبه، والوقوف على صحته من خطئه، ومعرفة أبعاده الدينية والاجتماعية، وإحباطه النفسية، ومعطياته الأخلاقية، وإدراك أسرار جماله، وغير ذلك من تشعباته وملابساته.

وقد يكون المرجع وضعياً، أو سياقياً، أو أصلاً من أصول التخاطب، أو آلية منطقية، أو غير ذلك. ولا يمكن للمعنى أن يكون مسوّغاً ما لم يكن شرعياً، والمعنى الشرعي هو معنى مؤسسي يستمد وجوده من واحد أو أكثر من مرجعيات المعنى، وكل معنى آخر ناشئ عن تأويل يتجاهل تلك المرجعيات إنما هو معنى لقيط، إذ المعاني المقصودة لا تعزل عن مرجعياتها؛ لأن منها تكتسب شرعيتها، ولعل معظم شطحات الحدائين صادرة عن دعوتهم لإلغاء مرجعيات الخطاب بحجة أنها تقيد حرية المتلقي، وتحد من التأويل اللامتناهي. ولنتصور - إذا ما رمنا دليلاً على أهمية المرجعية - ماذا يترتب على تجاهل التاريخ في لافتة معلقة على محل تقول: "المحل سيفتتح غداً"، فكيف نعرف اليوم الذي تشير إليه "غداً" إن لم يعرف اليوم الذي كتبت فيه.

ويرى كل من سينثيا هاردي Cynthia Hardy ونيلسون فيليبس Nelson Phillips أن تحليل الخطاب يفترض أنه من المستحيل أن نجرد الخطاب من سياقه الأوسع، ويستخدم تقنيات مختلفة لتحليل النصوص بحثاً عن مفاتيح للخطابات التي تضمنتها⁽¹⁵⁾. ويعد فيركلو Fairclough الخطاب "جزءاً مشكلاً للسياقات المحلية والعالمية والاجتماعية والثقافية"⁽¹⁶⁾. ويذكر أن للنصوص تأثيرات سببية في حياتنا، أي أنها تحدث تغييرات فيها على المستويين: قصير المدى (كما في تغيير الاعتقادات والمواقف والقيم) وبعيد المدى (كما في تأثير الإشهار على الهوية الاستهلاكية)، ويذكر أن وسيلة هذه التغييرات ما يسميه بصناعة المعنى meaning-making⁽¹⁷⁾.

وفيما يبدو له صلة مباشرة بنظرية المرجعيات يربط كانط بين الحقيقة وموضوعاتها، ويعرّف الحقيقة بأنها "مطابقة المعرفة لموضوعاتها"، ويرى إنما يكون الخطأ في المعرفة "عندما لا تتطابق مع الموضوع العائدة إليه"، ويستدرك "لكن من الواضح أنه من المحال إطلاقاً، ومن الخلف أن نطلب علامة لحقيقة مضمون المعارف حين نجرد المعرفة من كل مضمون (من كل تعلق بموضوعها) وحين تتصل الحقيقة بهذا المضمون بالذات"⁽¹⁸⁾.

ويشبه هذا ما فعله علماء التراث عندما ربطوا المعنى بالعائد إليه، الذي هو معنى التأويل عند القدامى من العلماء، وهو المعنى الحقيقي للتأويل. وعدم التطابق يعني التحريف أي الخروج عن الحقيقة بحسب معيار كانط، ولا يمكن الربط بين المعنى وما يؤول إليه بدون الاحتكام إلى المرجعيات المناسبة.

وإذا كان التنوع في المرجعيات يكسب المعنى ثراءً، فلا ينبغي أن نبالغ في البحث عن معانٍ أخرى خارجة عن مصادر ثراء المعنى إلا إذا كان المقصود من رحلة البحث عن المعنى السير في عمليات توليدية جديدة بعيداً عن قصد المتكلم، وفي هذه الحال فإننا نعمل في إطار تشييد جديد للمعنى، يمكن أن يعد استثناءً له؛ إذ هو إنشاء مبتدع وليس قراءة، إنه شروع في التأليف وليس امتداداً للتلقي.

ومما يبرهن على أهمية إقحام المرجعيات في تفسير المعنى عجز الحاسوب عن التمكن من اللغة تمكناً تاماً كما يفعل البشر؛ وذلك لعجزه عن الإلمام بكل مرجعيات العالم الخارجي التي يحتاج إليه للاستعمال اللغوي، أما كونه يستطيع التخاطب باللغة بنسبة ما، فذلك راجع إلى قدرته على إدراك المواضع اللغوية التي ما هي إلا جزء فقط من المرجعيات المطلوبة للتخاطب السليم. علينا فعلاً أن ننظر إلى العالم على أنه "إطار يحيط بالخطاب المحلل ويقدم مصادر لمحملة المناسب"⁽¹⁹⁾، أي أن العالم هو الخلفية التي تنعكس عليها مضامين الخطاب.

ولا ينبغي أن يفوتنا التنبيه على أن صوغ الخطاب قد يكون مبنياً على التسامح؛ ولذا فإن الصرامة في تقويمه بناء على المعايير المرجعية قد تتسم في بعض الحالات بشيء من التكلف وربما تكون جوراً عليه. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك الحكم على القولة بالصدق أو الكذب في حالات التورية ونحوها.

وقد حاولنا فيما سيأتي من مباحث استقصاء أهم هذه المرجعيات لبيان مدى تأثيرها في التعامل مع الخطاب.

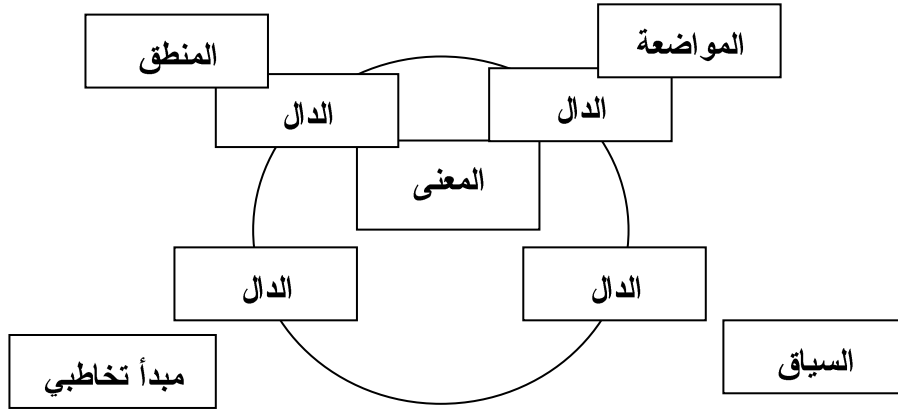
3، 1- المرجعية التخاطبية:

على الرغم من أن المرجعيات ليست مضامين للمعرفة لكنها تؤلف الشروط الضرورية لتحقيق المعرفة النصية، كما أن القدرة على الربط بين عناصر النص ومرجعياته تعدّ شروطاً جوهرية لتحقيق الكفاية الخطابية؛ إذ بدونها لا يمكن الادعاء بأن المتخاطب قادر على التعامل مع الخطاب، ويقدر عجز المخاطب في هذا الأمر

يكون إخفاقه في التعامل مع الخطاب، وهو ما يفسر إخفاق الحاسوب في فهم الخطاب على الطريقة البشرية، وما لم يصل الإنسان إلى نظام آلي يبرمج علاقة عناصر النص بهذه المرجعيات، وهو أمر يبدو مستبعداً في المستقبل المنظور، فستبقى فكرة التحدث مع الحاسوب على الطريقة البشرية من أحلام المستقبل.

ويشمل مفهوم "المرجعية التخاطبية" جميع المرجعيات المعينة على الحمل السليم للخطاب، والمقصود بالحمل السليم هنا الوقوف على مراد المتكلم⁽²⁰⁾، وهو أمر غير ممكن دون إلمام المخاطب بالمعطيات الوضعية للغة التي وقع بها التخاطب، وانتباهه للقرائن الداخلية والخارجية التي نصبها المخاطب.

وتستمد الدوال مدلولاتها من أربعة مصادر أساسية هي المواضعة والسياق والمبادئ التخاطبية والمنطق، ولعل الشكل الآتي يوضح لنا علاقة هذه المصادر بإنتاج الدلالة. فالمواضعة ترتبط بالمعنى الوضعي والمنطق ينتج لنا الافتراضات ودلالة التضمن، والمبادئ التخاطبية تنتج لنا دلالة المفهوم، أما السياق المستخدم هنا في أوسع معانية حتى يشمل معظم المرجعيات، فهو الذي يقودنا إلى مراد المتكلم.



ويحتاج المرء لكي يتعامل مع الخطاب أن يملك القدر الكافي مما يسمى بالكفاية، وهو ما سنتناوله في المبحث القادم، ولكن قبل ذلك لابد أن نشدد على ارتباط الكفاية بمرجعيات الخطاب؛ إذ بدونها لا يمكن الولوج إلى مراد المتكلم، وأي فقدان لأي عنصر من عناصر الكفاية سيحول دون نجاح عملية التخاطب، لاحظ مثلاً عندما نقول كلمة "خيز" مثلاً إلى "زيخ" ونحاول أن نبحث لها عن معنى، إلا نصاب في هذه الحال بخيبة أمل؛ لأن الاحتكام إلى مرجعية الوضع عاد لنا بلفظ فارغ لا يحمل أي معنى، فكيف لنا في هذا الموقف أن نجد فيها معنى إذا ما صرفنا النظر عن المرجعية؟

3، 1، 1- الكفاية:

يقصد بمصطلح الكفاية competence في الدراسات اللسانية التمكن من اللغة والقدرة على استعمالها، وقد ارتبط هذا المصطلح باللساني المشهور نوام تشومسكي ضمن ثنائياته المشهورة "الكفاية والأداء". والفرق بين المصطلحين يبدو في أن الأول يطلق على القدرة الكامنة في ذهن متكلم اللغة على إنتاج عدد غير محدود من جمل اللغة، وفهمها، وهذا لا يتأتى إلا إذا اشتمل الذهن على نظام من القواعد (تشمل القواعد الصوتية، والصرفية والمعجمية، ومسردًا من المفردات اللغوية يسمى "المعجم"). ويمكن اختبار هذه الكفاية اللغوية بمدى قدرة المتكلم على اكتشاف الأخطاء على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية)؛ واكتشاف مواطن اللبس في الجمل اللغوية: فكلما زادت قدرته على اكتشاف الأخطاء، والتمييز بين المعاني المتعددة دلّ ذلك على تمكنه من اللغة. أما الأداء performance فهو التحقق الفعلي للكفاية عند التخاطب باللغة. وبناء على ذلك، فإن كل أداء يستلزم انتقالًا من حيّز الوجود بالقوة إلى حيّز الوجود بالفعل بحسب المصطلحات المنطقية، أي إخراج الكامن إلى الوجود الحسي الفعلي، وتحقيقه تحققًا عمليًا. وتستدعي ثنائية الكفاية والأداء إلى الذهن عادة ثنائية فردناند دو سوسور المعروفة بـ "اللغة langue"، و"الكلام parole"، فاللغة هي نظام من العلامات المتواضع عليها اعتباطًا، ويستخدمها الفرد للتعبير عن أغراضه، والتواصل مع الآخرين. أما الكلام فهو التحقق الفعلي لتلك العلامات عند عملية التخاطب. فاللغة إذن ظاهرة اجتماعية مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي، في حين أن الكلام نشاط فردي. ولاشك أن لهذا التمييز بين اللغة والكلام أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية؛ لأنه يعين على بناء تصوّر منهجي لحقيقتين مختلفتين تتعلقان باللغة. وتبدو أهمية هذا التمييز -على سبيل المثال- في أن الإلمام به يُجنبنا الاعتقاد الزائف بوجود لغة أبلغ من أخرى؛ لأن المدرك لهذا الفرق يعلم أن البلاغة (ومثلها الفصاحة) مسألة فردية، تتعلق بالكلام، وليس باللغة، وهذا يعني أنه في كل مجتمع لغوي متكلمون بلغاء، وآخرون دون ذلك. وليس للغة صلة مباشرة بالبلاغة والفصاحة، بل هي مسألة كلامية، ومثلما لا يمكن أن نحسب أخطاء العازفين على السمفونية -كما يذكر دوسوسور-، فكذلك لا يمكن عزو تقصير (أو إتقان) المتكلمين على اللغة نفسها. ومن مزايا هذا التمييز -أيضا- أنه يمكننا من التفريق بين معاني الجمل (التي تنتمي إلى اللغة)، ومعاني القولات (المنتمية إلى الكلام)؛ وذلك لأن ما تعنيه كلمات اللغة وجملها ليس بالضرورة مطابقًا لمقاصد قولات المتكلمين. ولعلّ ما يبدو لنا من فرق بين المعنى الأصلي والمعنى المقصود في التعبيرات المجازية يؤكد أهمية التفريق بين اللغة والكلام. وهكذا يتضح لنا أن الجمل والمعاني مرتبطة باللغة، والقولات utterances والمرادات (أو المقاصد) متعلقة بالكلام. وقد

عرف علماء أصول الفقه الإسلامي ثنائية مشابهة لثنائيتي تشومسكي ودو سوسور المذكورتين هي ثنائية "الوضع والاستعمال". فالوضع هو عزو معنى للفظ يدل عليه، والاستعمال هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى الوضعي الأصلي أو معنى آخر مقترن بقرينة للدلالة عليه. فالوضع -إذن- عملية سابقة زمنياً وافتراسياً على الاستعمال، وهي من شؤون أهل اللغة، أما الاستعمال فهو عمل يقوم به المخاطب. والوضع قد يكون فردياً جزئياً كما في تحديد معنى كلمة بعينها في اللغة، نحو أسد في دلالتها على الحيوان المفترس المعروف، وقد يكون عاماً كلياً يتعلق بصوغ قاعدة كلية أو بناء نمط عام لتركيب ما. وفي كل الأحوال فإن متكلم اللغة محكوم بمواضع لغوية سابقة، وضوابط ومبادئ استعمالية تعينه على أداء عملية التخاطب بنجاح.

لا شك أن ثمة فروقاً واضحة بين الثنائيات الثلاث: "الكفاية والأداء"، و"اللغة والكلام" و"الوضع والاستعمال"، منها مثلاً :

1 - أن الكفاية مفهوم يرتبط برأي تشومسكي أن كل البنى النحوية، والمفهومية التي تجسد المعرفة اللغوية للبالغين موجودة في الأذهان منذ الولادة، كما يرتبط -أيضاً- بفكرة تشومسكي للغة على أنها "طائفة من الجمل (المتناهية، أو غير المتناهية)، كل جملة متناهية في طولها، ومركبة من مجموعة متناهية من العناصر"⁽²¹⁾. وتوول ظاهرة اللاتناهي infinity إلى القول بأن ما يحمله المتكلم في ذهنه من الجمل الممكنة أكثر بكثير من القولات التي قبلت بالفعل. وهذا يعني أن المهم في اللغة إنما هو الجانب الإبداعي غير المحدود لمعرفة المتكلم السليقي للغة. كما يعني -أيضاً- أن الكفاية اللغوية هي التمكن من تطبيق ما يسميه تشومسكي "القواعد العمومية" التي يزود بها الإنسان بالفطرة على جمل لغة بعينها، مع مراعاة ما تقتضيه مواضع تلك اللغة. أما اللغة عند دو سوسور فهي خزانة من المعجم والقواعد المنظمة الموجودة وجوداً كامناً على نحو مستقل. ولذلك فإن عناية اللسانيين ينبغي أن تتوجه إلى ما هو موجود بالفعل وليس إلى القدرات الكامنة للمتكلمين.

2 - أن الوضع عند الأصوليين لا يعادل اللغة ولكنه يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً؛ لأن اللغة إنما هي نتاج لعمليات متوالية من المواضع اللغوية (المعجمية منها والقواعدية).

3 - أن الأداء عند تشومسكي والاستعمال عند الأصوليين يعبران عن الحدث في حين يقصد بالكلام عند دو سوسور نتاج الحدث، (أي أنه بتعبير النحاة من باب إطلاق اسم المصدر، وإرادة اسم المفعول). أما البراجماتيون pragmatists فيعنون بعملية الاستعمال عناية كبيرة، بل إن كلمة pragmatics نفسها تعني "علم الاستعمال؛ ولذا فإن الكثير منهم يرى أن التخاطب عملية لا تخلو من إخبار، أو استفهام، أو تسمية، أو نحو ذلك مما يسمونه بأفعال الكلام speech

acts، وبذلك يتطور المفهوم الجامد للكلام – كما شرحه دو سوسور – إلى عمل إيجابي يأخذ طابع الاستعمال، وهو أمر يتيح إقحام مصطلحات ديناميكية أخرى تحل محل نظائرها الجامدة في تراث دو سوسور ربما كان من أهمها استخدام مصطلح القصد intention بدلا من المعنى meaning، وأصبح موضوع الدراسة تحليل المحادثة conversation والنص بدلا من الجملة، وأضحى اللسانيون يبحثون في مبادئ (أو أصول) التخاطب principles of communication لبلوغ كنه مراد المتكلم بدلا من الاقتصار على البنى اللغوية المجردة. وعلى الرغم من وجود تلك الفروق بين الثنائيات الثلاث: "الكفاية والأداء"، و"اللغة والكلام" و"الوضع والاستعمال" فإن الجامع بينها هو إجماعها على التمييز بين مستويين مختلفين من الوجود اللغوي: مستوى وضعي اجتماعي كامن في أذهان المجتمع اللغوي عامة، ومستوى استعمال فردي متحقق في المقام التخاطبي. لقد انتقدت كل ثنائية من الثنائيات الثلاث السابقة من لدن أولئك الذين يذهبون إلى أن المواضيع اللغوية لا تتم على نحو انعزالي تجريدي خارج المقامات التخاطبية، ومن هذه الانتقادات صعوبة عزو بعض السمات التخاطبية (كالمجاز، والتنغيم، ونحوها) إلى أي من هذه الثنائيات، وقد تكون الإجابة عن هذه الانتقادات أن تلك السمات تتعلق جزئيا باللغة، وتنتمي جزئيا إلى الكلام أو الاستعمال. فبينما تكون الأنماط، والمناويل والقوالب التجريدية محكومة باللغة، ترتبط تحققات تلك الأنماط المتمثلة في القولات الفعلية إلى الكلام. وعلى أية حال، فإن ثمة شعورا متناميا بين اللسانيين والمهتمين بالتخاطب إجمالا، ولاسيما البراجماتيين منهم بأن الكفاية اللغوية وحدها ليست كافية لنجاح عمليات التفاهم اللغوي، بل لابد من وجود الكفاية التخاطبية، التي تشمل:

أ - معرفة المواضيع اللغوية (المعجمية منها والقواعدية)،

ب - قدرة المتخاطبين على الاستنتاج المنطقي المرتبط بسمات اللغة،

ت - معرفة المتخاطبين بأصول التخاطب.

ويعد كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة مصدرا ومفسرا لنوع أو أكثر من أنواع المعنى، فالمواضيع اللغوية يستنبط منها المعنى الوضعي، كما أن لها صلات (متفاوتة القوة) باستنباط المعاني الأخرى. والاستنتاجات المنطقية ترتبط بالمعاني المنطقية، كالتضمن، والافتراض. وأصول التخاطب (أو مبادئ التعاون كما يسميها بول قرايس) تعين على استنباط المفاهيم التخاطبية، مثل مفهوم المخالفة عند الأصوليين. فعندما تصدر الجامعة لأحة تقول: "يجوز للطلاب الخريجين في هذا الفصل أن يستعيروا أربعة كتب"، فقد ألزمت الجامعة نفسها بإعطاء الإذن لمن سيتخرج من الطلاب في هذا الفصل أن يستعير أربعة كتب، وهذا المعنى مفهوم من منطوق الكلام، ومستنبط من معاني العناصر المعجمية، والقواعدية (الصوتية والصرفية والنحوية) التي

تضمنتها الجملة، بيد أن هذا المعنى ليس هو المعنى الوحيد المستمد من هذه الجملة، بل يمكننا- أيضا- أن نستنتج عدداً من المعاني الأخرى، منها :

- (1) أن لدى الجامعة طلابا خريجين في هذا الفصل،
- (2) أن لدى الجامعة بشراً،
- (3) أنه لا يجوز لغير الخريجين استعارة أربعة كتب،
- (4) أنه لا يجوز للخريجين استعارة أكثر من أربعة كتب.

فالمعنى (1) ليس من منطوق الكلام، بل يفهم من الافتراض، وهو معنى يستنتج استنتاجاً منطقياً (وإن كانت له جوانب أخرى ثقافية أحياناً)، وهو معنى قطعي، ولذا لا يجوز إبطاله دون الوقوع في تناقض: إذ لا يجوز أن يقال في لائحة الجامعة المذكورة "ليس لدينا طلاب خريجون في هذا الفصل" أو "لن يتخرج أحد في هذا الفصل" إلا بالوقوع في تناقض مع ما سبق. ومن هذا النوع من المعنى قولك: خرج الأستاذ من الفصل" الذي يفترض دخوله فيه، و"تاب صديقي عن الكذب" الذي يفترض أنه كان يكذب، و"أوقف أخي قيده في الجامعة" الذي يفترض أنه كان مسجلاً فيها. وكما سبق أن أشرنا، فإن كل هذه الافتراضات هي من قبيل المعاني المنطقية التي تحتاج إلى قدرات استنتاجية لا يمكن بدونها حصول التفاهم؛ ولذا فإن التمكن منها مندرج ضمن "الكفاية التخاطبية". أما المعنى المنصوص عليه في (2) فهو من قبيل التضمن، وهو -أيضا- معنى منطقي قطعي لا يمكن إلغاؤه إلا بالوقوع في التناقض، ولذلك لا يجوز أن يقال: "ليس لدينا بشر في الجامعة"؛ لأن كلمة "طالب" تتضمن معنى "بشر"، وكلما أثبتت كلمة "طالب" فهم منها معنى "بشر"، كما أن أي نفي للبشرية يتضمن نفي صفة "طالب". وأما المعنيان (3) و(4) فمن قبيل المفاهيم الخطابية، أو "التخاطبية"، التي تفهم من أصول التخاطب، وتتسم هذه المعاني بقبولها الإلغاء؛ وذلك لضعفها وظنيتها، ولذا يجوز إلغاؤها بأن يقال مثلاً: "كما يجوز لغيرهم -أيضا-"، و" بل يجوز للخريجين استعارة أكثر من أربعة كتب" دون الوقوع في تناقض. ويستنبط هذا النوع من المعنى بالاعتماد على ما يعرف بمبدأ الكم (وهو هو أصل من أصول التخاطب، ومبدأ من مبادئ التعاون)، الذي يفترض أن المتكلمين يتكلمون على قدر الحاجة، دون زيادة، أو نقصان، ومن ثم فيتوقع من المخاطب الذي قرأ ما سبق من لائحة الجامعة أن يفكر على النحو الآتي: لو كان المقصود أن كل طلاب الجامعة يحق لهم استعارة أربعة كتب، لقل "يجوز للطلاب هذا الفصل أن يستعيروا أربعة كتب"، ولكن لما قيّدت كلمة "الطلاب" بالخريجين، فهم من هذا القيد أن المسكوت عنهم "وهم غير الخريجين" لهم حكم مخالف، وهو أنهم لا يحق لهم استعارة أربعة كتب، ومن هنا جاءت تسمية الأصوليين لهذا المعنى بمفهوم المخالفة. وأخيراً يمكن أن

نلخص ما سبق بالقول بأن التخاطب الناجح لا يكتمل إلا بوجود أربعة أنواع من الكفاية هي:

أ - كفاية الملكة اللغوية، وهي قدرة المتخاطب بوصفه إنساناً على التحدث بلغة ما (أي لغة واحدة أو أكثر من اللغات المعينة التي تعلمها في حياته)، وهي قدرة فطرية وراثية يولد بها كل إنسان، وهي التي يسميها دو سوسير "اللغة الملكة" language.

ب - الكفاية اللغوية: وهي التمكن من مواضع لغة معينة من معجم وقواعد إلى الحد الذي يمكنه التحدث بها. ويندرج في هذه الكفاية الإمام باللغة العرفية الخاصة بفئة اجتماعية والاصطلاحية المرتبطة بعلم من العلوم.

ت - الكفاية التخاطبية: وهي القدرة على الجمع بين مواضع لغة معينة مع متطلبات المنطق اللغوي ومبادئ التخاطب، ولا يمكن لأي متخاطب أن يستعمل اللغة دون أن يمتلك هذه الكفاية؛ إذ بدونها لا يستطيع استنتاج بعض الدلالات المنطقية كالتضمن والافتراض، أو الدلالات التخاطبية كمفهوم المخالفة ودلالة الإشارة، ودلالة التنبيه والإيماء.

ث - الكفاية الخطابية، وهي أعلى أنواع الكفايات، ولا يشترط وجودها في كل متكلم، ولكن التزوّد بها يمكن المتخاطب من التعمق في فهم الخطاب وملابساته وأبعاده، وتحليله بما يملك من قدرة على التمييز بين أنواع الخطاب، ومعرفة بإستراتيجياته وأغراضه، وإدراك للمرجعيات المختلفة التي يحيل عليها النص، والربط بين عناصر النص وما يلائمها من المرجعيات. وهكذا فإن إدراك المرجعيات هي إحدى الكفايات المنضوية تحت الكفاية الخطابية، ولكنها تتصل -أيضاً- بالكفاية التخاطبية.

3، 2- المرجعية الواقعية:

لا يمكن أن يعدّ الخطاب خطاباً إذا لم يرتبط بسياق، إذ السياق هو مصدر الإفادة في الخطاب، وهو الحاضن له، والمرجع الذي يستند إليه المخاطب في تعامله معه. ويبدو أن التصور السليم للسياق هو أن نراه "عالمًا مملوءًا بأناس ينطقون بأقوال: أناس لديهم هويات اجتماعية وثقافية وشخصية، كما لهم اعتقادات ومعارف وأهداف وإرادات ويتفاعل بعضهم مع بعض في مختلف المواقف المحددة اجتماعياً وثقافياً"⁽²²⁾.

لقد انتبه الكثير من الفلاسفة واللسانيين إلى التبادل الإحالي بين الخطاب والعالم الخارجي، وهو أمر ليس من العسير تفسيره لأن الخطاب - كما تذكر بربارا Barbara - "ينشأ من العالم أو العوالم التي يفترض وجودها خارج الخطاب، أي عوالم مُحدّثي الخطاب ومفسريه. (...)" والخطاب الذي لا يشير إلى شيء يصعب حمله على محمل ما، ومن المرجح أن ينظر إليه على أنه هراء أو جنون أو هو

نتيجة لتجربة لغوية غريبة⁽²³⁾. ومثلما أثبت لنا فلاسفة القرن العشرين ومنهم فوكو Foucault⁽²⁴⁾، والبلاغيون مثل بورك Burke⁽²⁵⁾، واللسانيون كسابير Sapir⁽²⁶⁾، وورف Whorf⁽²⁷⁾، مرة بعد أخرى فإن العكس – أيضا- صحيح: أي "أن العوالم البشرية يشكلها الخطاب"⁽²⁸⁾.

إن إدراك العلاقة بين محتويات الخطاب ومحتويات العالم الخارجي ليست من السهولة بمكان، لأنها عادة ما تتم عبر وسيط ثالث هو الإدراك الذهني فضلا عن كون اللغة تعبر عن مدركات لغوية خاصة أكثر من تعبيرها عن حقائق ثابتة ومؤكدة في العالم الخارجي، فلو تصورنا مثلا كوبًا أزرق صغيرًا مملوءًا بالماء، وبجانبه كوب متوسط شفاف مملوء بالحليب، وبجانبه كوب كبير أحمر مملوء بالعصير، فبإمكانك وأنت تشير إلى كوب الحليب أن تطلب من جلييك أن يناولك:

- 1 - الكوب المتوسط
- 2 - الكوب الشفاف
- 3 - كوب الحليب
- 4 - الكوب المملوء بالحليب
- 5 - الكوب المتوسط الشفاف المملوء بالحليب
- 6 - الكوب المتوسط الشفاف
- 7 - الكوب المتوسط المملوء بالحليب
- 8 - الكوب الشفاف المملوء بالحليب

وفي كل من هذه التعبيرات وأمثالها أنت تصف الكوب بطريقة ما، ولا تصف حقيقة خارجية ثابتة. وعلى الرغم من أن أوصافك المختلفة لما تشير إليه يؤدي المهمة التخاطبية بتمكين مخاطبك من الوقوف على مقصودك، فإنه لا يحق لك الادعاء باستخدامك لأي من هذه التعبيرات أنك تعرف ما تشير إليه تعبيرًا علميًا مطابقًا. وكل هذا يدل – من بين دلالات أخرى- على أننا نعبر- كما يذكر راسل⁽²⁹⁾- عن مدركات أو متصورات وليس عن حقائق، وأنه قد يكون للكلمات من الإحالات الذهنية أكثر مما لها من مراجع خارجية.

فلا يمكن الادعاء – إذن- أن الحقيقة موجودة في الواقع فقط، بل إن واقع التخاطب يبرهن على أن الحقيقة موزعة بين اللغة والواقع، وكل منهما يستشهد به للحكم على الآخر، ولعل هذا الموقف الوسطي بين اللسانيين والفلاسفة الوضعيين من جهة والحداثيين ونقاد الأدب من جهة أخرى يحد من سمة التطرف التي يتسم بها الطرفان.

لقد عرف المناطقة والفلاسفة واللغويون وعلماء البلاغة في تراثنا ما يسمى بالنسبة الخارجية للكلام في مقابل ما يعرف بالنسبة الكلامية، ويطلق اللسانيون

الخطاب ونظرية المرجعيات

وفلسفة اللغة المحدثون على النسبة الخارجية مصطلح "اشتراطات الصدق"، ويربط عادة بين هاتين النسبتين: الكلامية والخارجية، ولا يكون الكلام صادقاً إلا إذا تطابقت النسبتان، وما يهمننا هنا هو البرهنة على أن الاهتمام بمرجعية الكلام لم يكن أمراً طارئاً في اللسانيات الحديثة، غير أن الاهتمامات السابقة كانت تركز على مرجعية المطابقة لغرض قياس مدى صدق الكلام من عدمه، وسنبرهن في هذا البحث على أن المعايير التي يحكم عليها في تقويم النص تتجاوز مسألة الصدق والكذب، وتتعداه إلى معايير أخرى كثيرة يستند فيها إلى مرجعيات متعددة، وقد حاولت في الجدول الآتي أن أستقصي معظم المرجعيات التي يحتاج إليها في التعامل مع النص قراءة واستيعاباً ونقداً وتحليلاً.

جدول المرجعيات

عناصر النص	مرجعيات النص
إحالات النص الصريحة	الوضع
إحالات النص غير الصريحة	مبادئ التخاطب
افتراضات النص وتضمناته	المنطق
إشارات النص	السياق الداخلي والخارجي
مقاصد النص	القرائن
صحة النص القواعدية	النحو والصرف
حجية النص، ومقبوليته	المنطق، والحجاج
صدق النص	محيط الإشارة، منطقية الخطاب، مصداقية المخاطب
أسرار جمال النص	البلاغة والأسلوبية
تحليلات النص	المخيال الفردي والاجتماعي
شرعية أحكام النص	الشرع والقانون
دلالات النص الخاصة	عادة المتكلم بكلامه
دقة المعلومات	الحقل العلمي المناسب
معاني النص الاصطلاحية	الحقل العلمي المناسب
مفاهيم النص وآراؤه	الحقل العلمي المناسب
دلالات النص الاجتماعية	الأعراف والثقافة الاجتماعية
دلالات النص النفسانية	علم النفس
أخلاقيات النص	الشرع والقانون والضمير والأعراف
سلطة النص	المخاطب والخطاب والمخاطب والإيديولوجيا
فرادة النص	عدولاته المسوّغة
شدوذ النص	انتهاك مرجعياته المؤسسية
اقتباسات النص وتوليدياته	التناص

ولابد من التفريق هنا بين الإفادة والإعلام فالإفادة ترتبط بالمعنى ومرجعياته، وبناء على ذلك لا تكون للقولة معنى إذا انفكت عن الوضع وفرعيه وهما المنطق ومبادئ التخاطب، أما الإعلام فيرتبط بالحقائق ومرجعياتها المتمثلة في العوالم الخارجية والعوالم الممكنة.

ويمكن أن نذكر هنا التمييز المشهور بين نوعين رئيسيين من السياق: السياق الداخلي، وهو كل العناصر اللغوية السابقة واللاحقة للعنصر موضوع الحمل، أما السياق الخارجي فهو كل العناصر غير اللغوية التي ينصبها المتكلم، أو يراعيها المخاطب عند تعامله مع الخطاب.

3، 3- مرجعية النص:

عادة ما يكون الخطاب الشامل سياقًا ثقافيًا عامًا لأجزائه المكونة له؛ ومن ثم لا يمكن أن ننظر إلى قولة أو تصريح ما بمعزل عما يقتضيه الإطار العام للنص الذي يشكل المرجع المفسر لتلك الأجزاء، ومما يحتاج إليه محلل الخطاب النظر في السياق العام للنص بما في ذلك سياق النظائر، وهو السياق المتحكم في جزئياته، الذي به تؤول شواذه الخارجية عنه للمحافظة على تماسكه، ووحدته المنطقية والموضوعية والدلالية. ويمكن عد ما نسميه "سياق النظائر" جزءًا من عادة المتكلم بكلامه، وهذا السياق يندرج في العلاقات العمودية بين العناصر التخاطبية، في حين يندرج السياق الداخلي ضمن العلاقات الأفقية الخطية.

ومن المهم أن نعي أن الخطاب لا يحد بجملته أو أكثر – كما رأينا في بعض التعريفات السابقة- إذ قد يقتصر الخطاب على جملة واحدة فقط كما هو الحال في كثير من الأحاديث النبوية الشريفة. ولعله من نافلة القول أن نذكر بأن بعض أجزاء الجملة قد يحذف دون أن يحول ذلك الحذف دون عدّ المذكور خطابًا مادام ثمة من القرائن ما يدلّ على تقدير المحذوف.

3، 4- مرجعية المحيط:

ثمة فرق بين المعنى والحقيقة تابع لاختلاف مرجعية كل منهما، فبينما مرجعية المعنى هي الوضع والمنطق والمبادئ التخاطبية فإن مرجعية الحقيقة هي المحيط الخارجي والذهني فضلا عن السياق الداخلي للنص. ولتوضيح ذلك يمكن التمثيل بنحو باب الغرفة مفتوح، التي يتحدد معناها بدلالة عناصرها المعجمية وبنياتها النحوية والصرفية والدلالية في حين يحكم على صدقها أو كذبها – كما تقدم- بالنظر إلى النسبة الخارجية لهذه القولة، فإن تتطابقت النسبة الخارجية (وهي كون الباب مفتوحًا بالفعل في الواقع) مع النسبة الكلامية كانت القولة صادقة، وإن اختلفت النسبتان بأن كان الباب مغلقًا في الواقع كانت القولة كاذبة، على أن الأمر ليس – دائمًا- بهذه السهولة فقد يعتقد المتكلم أن الباب مفتوح مع أن الأمر ليس كذلك، وهنا

يبرز الخلاف المعروف في التراث في مرجعية الصدق أهو الواقع أم اعتقاد المتكلم؟ ومن الصعوبات الأخرى التي تثير شيئاً من الجدل أن بعض المعاني ليس لها نسبة خارجية كالمجردات والافتراضات والمستقبل والإنشاء. كما أن قضية النسبية تثير مشاكل من نوع آخر، وذلك لأن بعض التسميات المكانية تخلو من الموضوعية والحياد وتعكس تمرکزًا حول الذات كما هو الحال عندما يسمي الأمريكيان مناطق العالم الشرق الأقصى الشرق الأوسط، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا شرق بالنسبة إلى من؟ وإذا كان شرقًا بالنسبة إلى الأمريكيان؟ فما مسوِّغ استعماله عندنا؟ ولعلّ مثل هذا النوع من المشاكل هو ما أرغم برتراند راسل Bertrand Russell على القول بأن "من مثاليات العلم التخلص من أسماء الإشارة"⁽³⁰⁾.

وفي سياق الحديث عن الإشارات المكانية والزمانية والشخصية لا بد من التذكير أن الظروف وأسماء الإشارة والضمائر لا يمكن تفسيرها دون معرفة مراجعها، كما في قوله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم -عليه السلام-: "قال: بل فعله كبيرهم هذا" (الأنبياء: 63) التي تقتصر إحالاتها على مفاهيم عامة يعين في فهمها الوضع اللغوي، ولا يتضح المقصود بها إلا بفك رموز إشاراتها أي بتحديد مراجع تلك الإشارات.

وكذا فإن معرفتنا ما يجري في محيطنا الفيزيائي قد يفيدنا في تحديد الخيار بين حمل اللفظ على ظاهره أو تأويله بما يلائم المحيط، فعندما يهب المالك ماله لأولاده، ثم نكتشف في واقع الأمر أنه ليس له أولاد أحياء ولكن له أحفاد، فنسظر إلى تأويل كلامه على أن المقصود أحفاده، وفي نحو قوله -صلى الله عليه وسلم- "وضع عن أمتي الخطأ والنسيان"⁽³¹⁾ سنسظر إلى تأويله بأن المقصود أن الموضوع هو إثم الخطأ والنسيان وليس الخطأ والنسيان نفسيهما؛ لمخالفة ذلك للواقع.

وفي العملات المشتركة اللفظ كالدرهم فإن ما يحدد المقصود بها إنما هو المكان الذي تستخدم فيه، ففي المغرب تكون العملة المقصودة الدرهم المغربي وفي الإمارات يصبح المقصود الدرهم الإماراتي، وهكذا دواليك. ومما يحكى في هذا السياق أن أحد الأزواج الغاضبين على زوجاتهم بسبب سوء طبخها وضع في المطبخ لافتة مكتوبًا عليها "إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"، فأخذت المرأة تلك اللافتة وعلقتها على الحائط الملاصق للسريير في غرفة النوم، وهذا مثال يبين لنا بجلاء كيف يختلف الخطاب نفسه بعد نقله من مكان إلى آخر.

3، 5- المرجعية الفنية ومرجعية الخيال:

قد يعدل مؤلف الخطاب عن المعطيات الوضعية ويجنح إلى المجاز لإقناع القارئ أو إمتاعه أو توضيح أفكاره أو التأثير فيه، و يتوسل في ذلك بالتشخيص أو التجسيم أو تراسل الحواس أو الترميز أو غيرها من أمثال هذه الأدوات الفنية لتحقيق تلك الأغراض.

ويستعين محلل الخطاب بكفايته الخطابية للتمييز بين أجناس الخطاب ولكشف أسرار الجمالية، وعلى الرغم من الاختلاف البين في رسم معايير جمال النص وبلاغته، لا يبعد أن يكون أهم أسرار الخطاب تأليفاً وتلقياً دلالة وقراءة وتحليلاً هو تقاطع محور الاستبدال مع محور الانتلاف، فهو المولد للدلالة، وهو معتمد البلاغة، وهو الكاشف عن المعنى، وهو المفسر للقراءة، والمنتج للخطاب، وهذا التقاطع ليس عبثياً أو عشوائياً بل هو إرادي قصدي، وهو ما يؤكد قصدية الخطاب. ويرتبط الاستبدال بالتصور والانتلاف بالتصديق، والاستبدال محكوم بالمعجم والانتلاف بالقواعد والأسلوب. ففي الاستبدال يختار المخاطب ما يناسب مقصده من الخيارات الممكنة بالتزامن مع عملية الانتلاف التي تنظم فيه العناصر اللغوية على نحو بديع في إطار مرجعية المخيال التي تؤلف فيها الاستعمالات المجازية بدعم من القرائن أو السياق، وربما كان من وظائف الرقابة العقلية المقيدة للمخيل البحث عن ذريعة تخاطبية تسوّغ العلاقة الجديدة التي أبدعها المؤلف في ضوء العوالم التخيلية الممكنة، وتعمل مرجعية المخيال بالموازاة والتكامل مع المرجعية الفنية المحكومة بالذوق الجمالي للمتلقى أو محلل الخطاب. وقد تكون هاتان المرجعيتان أكثر المرجعات هشاشة وأقلها موضوعية وقد تستغل في نقد نظرية المرجعيات، ولكن الرأي المنصف لا ينبغي أن يتجاهل الطبيعة الرخوة أو المائعة للمجاز، وهو ما يخلق تحدياً حقيقياً لأي نظرية في تحليل الخطاب.

3، 6- المرجعية النفسية:

من المكونات المهمة للخطاب البشري البنية النفسية الشعورية واللاشعورية لمؤلفه؛ ولذا فإن إغفال هذا الجانب قد يفقدنا مدخلا للولوج إلى شخصية صاحبه، كما أن سيكولوجية الخطاب مدخل جيد لدراسة بواطن النص بطريقة علمية، فضلا عن كونها تعوضنا عن أي نظرية للقراءة الباطنية أو الخبيثة للنص.

فالخطاب البشري ما هو إلا إعادة إنتاج لمعارف وآراء وافتراسات ممزوجة في كثير من الأحيان بدوافع ورغبات ونزوات ومخاوف وأهواء وميول واهتمامات وعقد سيكولوجية، ومن الممكن باتباع مقاربات مختلفة في التحليل النفسي الكشف عن المكنون المختزن في ثنايا الخطاب، سواء بادر المؤلف بإخفاء ذلك المكنون أو لا، كما يمكن- أيضا - فك الامتزاج بين الأفكار والأهواء، وبين المفصح عنه والمكبوت فيه.

3، 7- المرجعية الاجتماعية والإيديولوجية:

لما كانت اللغة ظاهرة اجتماعية فليس غريباً أن يشتمل الخطاب على عناصر اجتماعية وإيديولوجية يمكن تفكيكها باتباع المنهج النقدي لتحليل الخطاب Critical Discourse Analysis، ولا يمكن فهم الخطاب دون الرجوع إلى شبكة العلاقات الاجتماعية التي تحكم أفراد المجتمع اللغوي، بما في ذلك الهوية والسلطة والنظام

السياسي والإيديولوجيات السائدة والصراع الفكري والسياسي، وعلاقات القرابة والمصاهرة، والزواج والطلاق، وغيرها من المرجعيات الاجتماعية التي يشير إليها الخطاب.

ومثلما هو الحال في معظم المرجعيات إن لم يكن في جميعها فإن العلاقة بين الخطاب والإيديولوجيا علاقة ذات اتجاهين: فكما يؤثر الخطاب في الإيديولوجيا فهي تؤثر فيه، وكذا فإن كليهما يكشف الآخر. أما تأثير الخطاب في الإيديولوجيا فإنه يبدو في تغذيتها في أذهان المخاطبين والترويج لها أو تنفيذها ومحاربتها، وربما لا نبالغ إذا ما قلنا إن العامل الحاسم في بناء علاقات السلطة والهيمنة والاستغلال والاستعباد والغزو الفكري هو الصياغة المناسبة للخطاب. وأما تأثير الإيديولوجيا في الخطاب فإنه أمر غير خاف؛ لكونها أهم المرجعيات المضمونية للخطاب، وهذه المرجعية تنعكس فيما يتضمنه النص من ديباجة ومصطلحات ومفاهيم واقتباسات وشواهد وأدلة وأمثلة وآراء وقيم ومسلمات وافتراضات، وما يركز عليه النص وما يهمله، وبناء عليه من المهم أن نحرص على أن نفسر بنيات الخطاب في إطار المناخ الإيديولوجي الذي ينطلق منه المؤلف.

وفي البيئات الاجتماعية المتدينة لا يمكن أن يغفل محلل الخطاب (كما لم يغفل مؤلفه من قبل) أن يقوّم محتوياته ومضامينه من حيث معايير (الحرام، والحلال، والواجب، والمباح). وفي كثير من المنازعات الزوجية يستعين أحد الزوجين بالفقيه ليفتي له في حكم عبارة قالها الزوج مثل: "أنت طالق" "عليّ اليمين لن تذهبي إلى بيت أبيك" ... إلخ، وفي مثل هذا الحال فإن المرجعية الفقهية أو الشرعية هي الفاصل في تحديد الآثار الاجتماعية المترتبة على ما نطق به الزوج، أي أن القوة الإنجازية للخطاب مرتبطة بما يقوله الدين في مثل هذا المقام.

ولا يخفى ما للعلاقات الاجتماعية بين المتخاطبين من تأثير في تفسير الخطاب، فهناك فرق بين عبارة أن يقول الزوج "زوجتي ليست بزانية" لقاض في المحكمة، وبين أن يقولها لخصمه في نزاع، إذ في الثانية - خلافاً للأولى - يمكن أن تفهم على أنها تعريض بزوجة خصمه، واتهام لها بالزنا. ومما يؤكد أهمية الإمام بشبكة العلاقات الاجتماعية في فهم الخطاب سهولة التخاطب بين المتألفين كالطبيب والمريض، والزبون وموظف الخزينة، والبائع والمشتري، وأفراد الأسرة الواحدة مقارنة بما يحدث بين الأعراب؛ إذ يصبح الحديث في هذه المحادثات ونحوها أقرب إلى القولية، يقول روبير مارتان تعليقا على نحو ذلك: إن "معارفنا للكون ومعطيات الوضع تصبح جزئياً قابلة للدمج في "حساب المعنى" إما لأن النص يبينها أو لأن الوضع له صفة مقننة اجتماعياً"⁽³²⁾.

ولما كان الخطاب يعبر عن مضمون فكري أو عاطفي أو هما معاً، فإنه من المعقول القول بوجود علاقة طردية بين هيمنة الرأي على المعلومة في خطاب ما

وزيادة شحناته الإيديولوجية، إذ كلما ازدحم الخطاب بآراء المؤلف زاد جملة الإيديولوجي.

ويسعى المخاطب إلى استخدام استراتيجيات جمالية ونصية لنقلها بين الفئات والطوائف والمذاهب والأيدولوجيات والأعراق، وهذا يؤول إلى القول بأن الخطاب يقتضي المخالفة مع خطابات أخرى؛ إذ إنه من أهم الوسائل المعبرة عن الهوية التي هي في أبسط مفاهيمها الامتياز عن الأغير، ومن ثم لا بد من مراعاة سمتي المغايرة في الهوية والمخالفة في الخطاب عند تحليل خطاب ما.

ونظراً إلى تعدد الهويات عند الإنسان (ككونه ذكراً أباً ابناً زوجاً مدرساً واعظاً أديباً باحثاً صديقاً إنساناً مسلماً عربياً خليجياً سعودياً نجدياً... إلخ) فإن كل خطاب تطغى فيه هوية على أخرى، ويتوقف إبراز هوية على أخرى على المحيط الخارجي الذي قيل فيه الخطاب أو مناسباته، والباعث على الخطاب أو المثير له، والغرض منه. ومثلما يرتبط الخطاب بمرجعياته فكذا كل هوية ترتبط بمرجعية معينة، فالذكورة - مثلاً - ترتبط بالجنس والأبوة بالقرابة والتدريس بالمهنة والوعظ بالرسالة أو الوظيفة الاجتماعية والأدب بالهوية والإسلام بالدين والعروبة بالقومية والسعودية بالوطنية والنجدية بالعرقية أو القبلية.

3، 8- المرجعية المنطقية:

يُلجأ إلى المرجعية المنطقية في تحليل الخطاب لضمان الاتساق المنطقي للنص وسلامة المقدمات والنتائج التي يحتويها، وصلاحيّة الدليل والاستدلال للبرهنة، ولا يتم الاستنباط المنطقي عادة إلا بتفكيك البنية المنطقية للخطاب لمعرفة الكيفية التي نظم بها المخاطب حججه الخطابية، وإنما يكون ذلك بالنظر في طرائقه في الاستقراء والقياس والتعليل والافتراض والتضمن.

وإذا كنا نوقن أن غاية المتكلم قد تكون إقناعنا بفكرة معينة فسيصبح من المهم إذن أن نعرف كيف نظم المتكلم حجته، ولعلّ الاستقراء والقياس من أهم الطرائق المتبعة لتحقيق هذه الغاية، ويعرف الاستقراء بأنه تتبع الجزئيات واختبارها للوصول إلى حكم كلي، ويشترط في المستقراً لكي يكون مندرجاً في الحكم "المناسبة"؛ أي الاشتراك في العلة أو الصفة المشتركة. ويشمل القياس نوعين: قياس التمثيل (وهو الذي شاعت تسميته في كتب الأصول والنحو بالقياس) وقياس الشمول وهو البرهان الأرسطي، أما الأول فمن أفضل تعريفاته تعريف ابن تيمية في الفتاوى بأنه "الحكم على شيء بما حكم به على غيره بناء على جامع مشترك بينهما"⁽³³⁾. وأما قياس الشمول فهو طريقة في التفكير ينتقل فيها من مقدمة أو أكثر إلى نتيجة، أما الانتقال من مقدمة واحدة فمثاله: "كل قط حيوان"، فهي مقدمة يترتب عليها منطقياً "لا قط ليس بحيوان"، وأما ما تعددت مقدماته فمثاله "كل إنسان حيوان"، "سمير إنسان"،

والنتيجة هي "سمير حيوان".

ومن شروط صحة قياس الشمول صحة المقدمات، ووجود حد أوسط مشترك بين المقدمتين (وهو إنسان في المثال السابق)، وصحة الانتقال من المقدمات إلى النتائج، ولا يشترط ذكر كل عناصر القياس، بل قد يُكتفى بذكر إحدى المقدمتين مع النتيجة مع استتار المقدمة الأخرى، وهو كثير في الكلام، وقد يكتفى بذكر المقدمتين وتترك النتيجة لاستنتاج المخاطب.

وهناك نوع ثالث لا يذكر عادة في المنطق الصوري ولكنه مهم في عملية التخاطب، وهو قياس الأولى أو ما يسمى في علم أصول الفقه بمفهوم الموافقة، ومن أمثله "من يحصل على تقدير جيد جدًا ينال جائزة" الذي يفهم منه أن من يحصل على تقدير ممتاز ينال جائزة من باب أولى.

ومن طرائق النظم المنطقي في بناء الخطاب التعليل وهو ربط النتائج بأسبابها، ومن مثاله الدور مثل "إنما تحصل السعادة بالثروة؛ لأن المال يكسب الإنسان السعادة"، وعدم المناسبة مثل "نجح خالد لمشاركته في الامتحان"، ومنه عدم الكفاية، كأن تكون النتيجة مرتبة بجملة من الأسباب، ثم تنسب النتيجة لأحد تلك الأسباب، كما في "قبل الله صلاته؛ لأنه استقبل القبلة". ومنه - أيضا- التعميم، وهو أن يكون التعليل أعم من الواقع الفعلي، كما في "يعود رسوب الطلاب إلى عدم كفاية المدرس".

ومن الطرق المتبعة في الاستدلال الخطابي الافتراض والتضمن، فالأول كأن نستنتج من "خرج الأستاذ من الفصل"، أنه سبق له أن دخل فيه، والثاني كأن نستنتج من "العصفور في القفص"، وجود حيوان فيه.

ولا يقتصر التأثير المنطقي في الخطاب على المحاجة والبرهنة، بل يشمل - أيضا- افتراض قرائن عقلية يفترضها المتخاطب بعد إعمال اللفظ والتفكير في معانيه المحتملة، وتقليبها إلى أن يصل إلى المعنى الذي يظنه مقصوداً، وعادة ما تؤول تلك القرينة العقلية إلى ألفاظ مقدره فتصبح قرينة لفظية اقتضاها فهم المخاطب لكلام المتكلم؛ وهذا ما يفسر جزئياً اختلاف الفهم، فالقولة (1 ب) مثلاً قد تفسر على أن المقصود منها أن المتكلم لا يريد قهوة، لأنه يخشى أن تبقيه ساهراً، وقد يفهم منها أن المتكلم يريد قهوة، لكي تساعد على السهر:

- أ- هل تريد قهوة؟
- ب- القهوة تسهرني .
- ويرجع الاختلاف في التأويلين أن الأول (وهو أن المتكلم لا يريد قهوة) وضع في سياق الشخص الحريص على عدم السهر، الذي يفرض أن يتناول

ما يسبب السهر؛ ولذا فإن كلامه (1 ب) فهم منه أنه يرفض العرض. فإذا ما حولنا تلك القرينة العقلية إلى لفظية، فسيصبح الكلام كالاتي:
أنا شخص حريص على عدم السهر، وأرفض أن أتناول ما يسبب لي السهر؛
ولذا لا أريد القهوة، لأنها تسهرني.

ولعلّ من إيجابيات افتراض قرائن عقلية -علاوة على تأثيرها في استنباط المعنى وتكثير الفائدة- المحافظة على الاتساق المنطقي للنص الذي هو سمة مهمة من سماته؛ إذ بدونه يصبح عسيراً على الفهم، وقد يفقد قيمته الخطابية إذا وصل الأمر إلى حد التناقض الذي يؤدي بالخطاب إلى أن يلغي نفسه، كما في القاعدة التي نقول: "لكل قاعدة شواذ"؛ لأنها لو طبقت على مضمونها، لألغت نفسها، إذ سيؤول الأمر إلى أن ثمة قواعد ليس لها شواذ، وهو مناقض لمعنى القاعدة المذكورة.

لاحظ - أيضاً - كيف يمكن بتغيير يسير في الخطاب أن نؤثر تأثيراً سلبياً على اتساقه المنطقي، ففي الشعار الذي يقول: "المهم أن نصل إلى الهدف، ولكن الأهم أن نكون في اتجاهه"، لو قلنا بدلاً من ذلك "المهم أن يكون لنا هدف، ولكن الأهم أن نكون في اتجاهه"، لأدى ذلك إلى جعل مستلزم وجود أهم من الوجود نفسه، أي يصبح الاتجاه نحو الهدف أهم من وجود الهدف، وهو أمر غير مقبول منطقياً؛ لأن وجود الهدف شرط ضروري للاتجاه إليه، وإلا كيف يتحقق الاتجاه إلى شيء غير موجود أصلاً.

وهكذا يتبين لنا أهمية المرجعية المنطقية في إضفاء سمة النصية على أي جزء من الكلام أريد له أن يؤدي مهمة التخاطب، فكيف يمكن للحدثيين أن يتبحروا بضرورة هدم الأسس التي قام عليها المنطق وغيره من المرجعيات التي رأوا فيها قيداً يحول دون التوسع فيما يسمونه التأويل اللامتناهي؟

لقد استهدفت أفكار مرحلة الحداثة وما بعد الحداثة الإطاحة بمنهج السببية الذي يقوم عليه الفكر الأرسطي، والفلسفة الإغريقية في شكلها العام، كما أنها رمت إلى تفويض أسس الحضارة الإنسانية الغربية، وفلسفتها العقلية التي تقوم عليها، بيد أن الغاية السامية التي يطمح إليها الحدثيون ومنظرو ما بعد الحداثة إنما هو التشكيك في الأديان السماوية ومبادئها، تفعل كل ذلك باسم محاربة الإيديولوجيا وتتوسل باستراتيجية التأويل اللامتناهي، وبالنقليل من أهمية المنطق الإغريقي الذي يتأسس على ثلاثة مبادئ⁽³⁴⁾:

- 1 - مبدأ الهوية الذي يفسر بأن الشيء يساوي نفسه (أ=أ)،
- 2 - مبدأ الثالث المرفوع الذي بمقتضاه إما أن تكون القضية صحيحة أو خطأ (ولا يمكن أن تكون الاثنين معاً).

3 - مبدأ عدم التناقض القائل باستحالة أن يكون الشيء موجوداً ومعدوماً في الوقت نفسه (أ و لا أ)، ويعد هذا المبدأ بالذات من أهم المبادئ المنطقية التي تجلب لنا اليقين؛ لأن به يمكن إثبات العديد من القضايا على وجه لا يخالطه شك؛ فعندما نثبت مثلاً أن فلاناً حياً فسننتيقن -وفقاً لمبدأ عدم التناقض- أنه حيّ، ونظراً إلى هذه السمة المهمة التي يكتسبها هذا المبدأ فيمكن التعويل عليه في اكتشاف قطعية الدلالة؛ وذلك بمحاولة إلغاء المدلول الذي تدل عليه العبارة، فإن قبلت العبارة إلغاء مضمونها دل ذلك على ظنية دلالتها، أما إذا لم تقبل الإلغاء فهذا دليل على قطعيتها، يقول كانط تعليقا على مبدأ التناقض "لا يمكن لأي معرفة أن تعارضه من دون أن تهدم نفسها بنفسها"⁽³⁵⁾. وقد ذهب الحداثيون في ذلك مذهباً مختلفاً فأقروا بإمكان وقوع التناقض، وجعلوا من المجاز وسيلتهم لتسويغ ذلك يقول إمبرتو إيكو: "وإذا كانت كل الكتب تقول الحقيقة حتى لو أدى ذلك إلى تناقضها، فإن ذلك ممكن لأن كل كلمة هي في الأصل إحياء أو مجاز. إنها تقول شيئاً غير ما يبدو في الظاهر"⁽³⁶⁾.

3، 9- مرجعية السلطة: (سلطة الخطاب والمتخاطبين)

يعبر الخطاب في كثير من الأحيان عن مواقف تفاعلية قد تتخللها رغبات في الإصلاح أو الإقصاء أو الرفض أو المنع أو الهيمنة أو الاستغلال أو الاستعباد أو الاستعمار أو الإخضاع أو النقد أو التملق، وكل موقف من هذه المواقف يكشف عن مظهر من مظاهر ممارسة السلطة الخطابية.

ولا يمكن كشف البعد السلطوي في الخطاب دون معرفة المخاطب والمخاطب والإمام بالمحيط الذي استعمل فيه الخطاب، وقد يستمد المخاطب سلطته من المؤسسة التي ينتمي إليها كالقاضي من المحكمة، والشرطي من دائرة الأمن، والحرس البلدي من البلدية، والمدرّس من المدرسة، والرئيس من الشرعية الدستورية (أو ما يعادلها في دول العالم الثالث)، والزوج من الشرع أو العرف أو القانون، وفي أغلب الأحوال يكون لسلطة المكان والزمان والهيئة والآلية والصيغة أهمية خاصة في التأهل لهذا النوع من السلطة، فحكم القاضي مثلاً يحتاج إلى مكان وهو المحكمة، وقرارات الرئيس إلى زمان (وهو مدته الرئاسية)، والية (وهي الطريقة الدستورية التي صدرت بها قراراته)، وطلاق الزوج إلى زمان (وهو وقت طهر الزوجة كما هو الشرط عند بعض الفقهاء)، وإلى المكان (وهو المحكمة كما هو الشرط عند بعض الفقهاء) والصيغة (كقوله أنت طالق)، وهناك من مؤهلات سلطة المخاطب ما لا يكاد يغيب عن شروط الأهلية كالعقل والبلوغ ونحوهما.

ولا يخفى أن بعض السلطات المؤسسية تأخذ شكلاً هرمياً يتسلط فيه الأعلى على الأدنى كما في النظام العسكري وبعض الإدارات، وفي مثل هذه الأحوال قد ينسخ كلام الرئيس كلام المرؤوس، وتبلغ السلطة ذروتها في رأس النظام.

ومثلما يؤثر المخاطب في الخطاب قد يفرض المخاطب نفسه على الخطاب،

كأن يصاغ مؤكداً للمنكر، ومطنباً للغبي وموجزاً للبيب، ومتدللاً للوالدين، ورفيقاً للعشيق، ومتأدباً مع الغريب ومع الأعلى رتبة، ومتلطفاً مع المنصوح، ومورياً عند حضور طرف ثالث. وبعبارة أخرى فإن تحكم المتخاطبين في الخطاب قد تتأثر كمّاً وكيفاً ورتبة، فمن أمثلة التأثير الكمي الإيجاز والإطناب، ومن أمثلة التأثير الكيفي الخطاب الرسمي وغير الرسمي، ومن أمثلة التأثير في الرتبة تقديم عنصر ما لأهميته للمخاطب.

وهكذا فإن الخطاب يستمدّ سلطاته من مرجعيّاته المختلفة، وفي الظروف العادية تفوق تلك السلطة عادة بقدر وجود القوة الإيجابية في المرجعية، ففي مرجعية المحيط مثلاً نجد أنّ الخطاب الصادق (المطابق للواقع إذا ما ظنّ أو اعتقد صدقه) أقوى من الخطاب الكاذب، وفي المرجعية العقلية يكون الخطاب السليم المقنع أقوى من الخطاب المغالط، وفي المرجعية السياقية يكون الغرض المسوق له الكلام أقوى من الخطاب العرضي، وهو ما يفسّر ترجيح الأحناف لما يسمّونه النصّ على الظاهر.

وفي المرجعية البيانية يوصف الخطاب الأبلغ بالأكثر تأثيراً حتى إنه يسمى "السحر الحلال"؛ لِمَا له من تأثير على القلوب والألباب، وهو ما نعينه بالسلطة البيانية، ويبدو هذا واضحاً في الخطاب التصويري الذي تتجاوز آثاره النفسانية كل التصوّرات، وحسبنا أن نمثّل بقوله تعالى: "يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى، ولكن عذاب الله شديد" (الحج: 1-2)، الذي يبدو أقوى وأبلغ من قولنا يوم القيامة يوم مفزع مخيف. وهو ما يظهر لنا أنّ ما يعرف بالبلاغة ينبغي أن ينظر إليها في نطاق أوسع من كونها قدرات بيانية تخفي وراءها أسراراً جمالية، إذ تدرج في الواقع في إطار السلطة الخطابية التي ليس البيان إلا مظهرها من مظاهرها، أما مظاهرها الأخرى فتبدو في الإقناع وقوة الحجّة والصدق الواقعي والسلامة المنطقية وصحة المعلومة وحسن التوقع.

ولاشكّ أنه في الظروف الاستثنائية تتحوّل السمات المرجعية السلبية إلى سلطات نافذة تستهدف المتلقين السذج والبسطاء، وكثيراً ما يقوم السفسطائيون والغوغانثيون والسياسيون (وربما الحداثيون -أيضاً-) باستغلال إمكاناتهم اللغوية في التلاعب بعقول المخاطبين الذين يفتقدون إلى الحدّ الأدنى من التفكير الناقد، ولا يتورعون في تمرير أفكارهم عن التوسّل بالمغالطات المنطقية والاستمالات العاطفية وحتى الخدع والأكاذيب لتحقيق غاياتهم.

وعلى الرغم مما للمرجعيّات السابقة من نفوذ على المخاطب فإن سلطاته قد تمنحه فرصة التفوق النسبي عليها بشيء من المناورة المقننة التي تسمح له بترجيح

بعض تلك المرجعيات على بعض، فيتمكن مثلا من انتهاك المواضع اللغوية والعدول عنها استنادًا إلى القرائن العقلية مثلا.

وتنقسم السلطة إلى سلطة فوقية (وهي سلطة الأعلى على الأدنى)، وسلطة تحتية (وهي سلطة الأدنى على الأعلى)، وكلاهما له تأثير في الخطاب (قد يلين المسؤول في خطابه بضغط من رؤوسيه).

والعلاقة بين السلطة والخطاب علاقة تأثير متبادلة؛ إذ كل منهما ينتج الآخر ويقيده، ومثلما يتأثر الخطاب بالسلطة فإنه يؤثر فيها، فالخطاب لا يكتفي -وفقا لفوكو- بنقل السلطة وإنتاجها "بل يقوضها، ويفضحها، ويجعلها هشة، وقد يكون سببا في إحباطها"⁽³⁷⁾.

ولعل أقوى الجوانب الذي تظهر فيها سلطة الخطاب هو الجانب المضموني، ولاسيما الإيديولوجي، وقد بالغ بعض المهتمين بتحليل الخطاب في هذا الأمر حتى صاغ عبارة "المعنى في خدمة السلطة"⁽³⁸⁾.

3، 10- مرجعيات أخرى:

لا تقتصر مرجعيات الخطاب على ما ذكر، بل هناك مرجعيات أخرى، منها مثلا المرجعية العلمية التي بمقتضاها يمكن التحقق من صحة الحقائق والمعلومات، والإحصاءات، وتوثيقها، وتحكيم البحوث العلمية، والترقيات ونحوها، ومنها المرجعية القانونية التي بها يحكم على خطاب ما بأنه يحتوي (أو لا يحتوي) على تحريض على الكراهية، أو على قذف، أو شتم، أو إهانة، أو نحو ذلك. ومنها المرجعية الأخلاقية التي يستند إليها فيما هو مقبول أو غير مقبول، وما يندرج في إطار العيب أو الممنوع اجتماعياً أو المسموح به من العناصر المكونة للخطاب.

4- تعارض مرجعيات الخطاب والترجيح بينها:

تنتم مرجعيات الخطاب بتفاوت واختلاف بينها في المناسبة والأهمية، وتعتربها أحوال مختلفة تبعاً لنوع الخطاب، ووظيفته السائدة، فالخطاب الأدبي تطغى عليه الوظيفة الجمالية، ومن ثم فمرجعياته البيانية والجمالية هي الأهم، وكذلك الشرعي وظيفته وعظمية وتشريعيه تراعى فيه الضرورات والحاجيات والمصالح، وتعبدية قد تختفي فيه العلة العقلية، وتضمحل بناء على ذلك المرجعية المنطقية لتحل محلها المرجعية العقدية والقانونية، أما الخطاب الاتصالي فتتزعزع فيه المرجعية الوضعية إلى المرجعية التواصلية، حتى تبدو فيه الكلمات بدون معنى (كيف حالك، طيب، نهارك سعيد).

وعندما نقرأ أو نسمع كلاما غير مفهوم قد نحكم على صاحبه بالجنون، وهنا يتم الانتقال بسرعة من المرجعية الوضعية التي تزودنا بمعطيات سالبة عن معنى الكلمات المستعملة إلى المرجعية المنطقية والمعرفية التي أوصلتنا إلى الحكم على

5- الخاتمة:

لقد برهننا في هذا البحث على أنّ المحايثة لا تناسب النصوص المقاصديّة؛ لأنه لا يمكن بلوغ مراد المتكلم دون ربط الخطاب بمرجعياته التي يشير إليها، وقد تبين لنا بعد المناقشة أن المواضع اللغوية هي مصدر الإحالات الصريحة للنص، وأن مبادئ التخاطب تحدّد إحالاته غير الصريحة، وأن المنطق يتحكم في افتراضاته وتضمّناته، أما إشاراته فمحكومة بالسياقين الداخلي والخارجي، في حين تحدّد القرائن مقاصده، ولا يمكن الحكم على صحة النص دون الرجوع إلى النحو والصرف، ولا الإقرار بحجّيته ومقبوليّته دون اللجوء إلى المنطق والحجاج، ولا معرفة صدقه دون النظر في نسبته الخارجية والاستعانة بمعرفة قائله ومدى اتساقه المنطقي، كما لا يمكن اكتشاف أسرار جماله وتحليقاته دون التوسّل بالبلاغة والأسلوبية. وتكتشف دلالاته الخاصة بالرجوع إلى عادة المتكلم في كلامه، وأحكامه الشرعيّة والقانونيّة بالاحتكام إلى الشرع أو القانون، وتتكلّف العلوم المناسبة بشرح معانيه الاصطلاحية واختبار دقة معلوماته ومفاهيمه وآرائه، وتحدّد عناصره الاجتماعية هويته وسلطته وأخلاقيّاته وأيديولوجياته، في حين يكشف لنا علم النفس دلالاته النفسانيّة، وتتكلّف مرجعيّات التناص بمعرفة اقتباسات النص وتوليدياته. وإذا كان شذوذه تحدّد انتهاكات مرجعيّاته المؤسسيّة فإنّ فرادته تسوّغها عدولته وانزياحاته الفنية.

وتتفاوت هذه المرجعيّات في أهميتها بحسب الجنس الخطابى ووظيفته، وهو ما يؤدي إلى هيمنة مرجعيّة على أخرى، ويقوم المخاطب بدور حاسم في ترجيح مرجعيّة ما على أخرى في عمليات التلقي والحمل والتحليل.

المراجع العربية

- الأمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1986م-م).
- الأنصاري، عبد العلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ط2 (قم إيران: دار الذخائر، 1368).
- إيكو، إمبرتو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة وتقديم سعيد بنكراد (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000) ص 23.
- التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، إشراف رفيق العجم (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996).
- ابن تيمية، تقي الدين، مجموع فتاوى، (الرياض: مجمع الملك فهد، 1995).
- راسل، برتراند، ما وراء المعنى والحقيقة، ترجمة محمد قدرى عمارة، مراجعة الهادي جلال عمارة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
- كائط، عمانوئيل، نقد العقل المحض، ترجمة موسى وهبة (بيروت: مركز الإنماء القومي، دت).
- مارتان، روبير، في سبيل منطق للمعنى، ترجمة الطيب البكوش، وصالح الماجري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006).

المراجع الأجنبية:

- Barbara Johnstone, Discourse Analysis (Oxford: Blackwell, 2002).
- Brown, G and G. Yule, Discourse Analysis (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).
- Burke, Kenneth, A Rhetoric of Motives (Berkeley: California: University of California Press, 1969)
- Chomsky, N, Syntactic Structures (The Hague: Mouton Publishers, 1957).
- Cook, G, Discourse (Oxford: Oxford University Press, 1989).
- Crystal, Introducing Linguistics (London: Penguin Group, 1992).
- David Nunan, Introducing Discourse Analysis (London: Penguin Group, 1993).
- De Beaugrande, R., & Dressler, W. U, Introduction to text linguistics (London: Longman, 1981).
- Duranti, A. & Goodwin, C. (Eds.), Rethinking Context: Language as an

- Interactive Phenomenon (Cambridge University Press, 1992).
- Fairclough N, Analysing discourse: textual analysis for social research (London: Routledge, 2003).
- Fairclough N, Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language (London: Longman, 1995).
- Foucault, Michel, 'Method', in Cultural Theory and Popular Culture: A Reader, 4th edn, edited by John Storey, (Harlow: Pearson Education, 2009)
- Foucault, Michel, Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977, .Colin Gordon ed, (New York: Pantheon, 1980).
- Georgakopoulo, Alexandra, Dionysis Goutsos, Discourse analysis: an introduction, (Edinburgh : Edinburgh University Press, 2004).
- James Paul Gee, An introduction to discourse analysis: theory and method, 2nd edition (New York: Routledge, 2005)
- McCarthy, M., Discourse analysis for language teachers (Cambridge:CUP, 1991).
- Nelson Phillips and Cynthia Hardy, Discourse analysis: investigating processes of social construction (London: Sage University, 2002).
- Reboul A. & Moeschler J., Pragmatique du discours (Paris, Armand Colin, 1998).
- Sapir, Edward, Language: An Introduction to the Study of Speech (New York: Harcourt, Brace, 1921).
- Schiffrin Deborah, Approaches to discourse, (Cambridge, MA & Oxford: Blackwell, 1994)
- Thompson, J, Studies in the Theory of Ideology (Cambridge: Polity Press, 1984).
- Whorf, B. L, Language, Thought, and Reality, Edited J. B. Carroll (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1956).

الهوامش

- 1- عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ط2 (قم إيران: دار الذخائر، 1368)، 1: 292.
- 2- James Paul Gee, An introduction to discourse analysis: theory and method, 2nd edition (New York: Routledge, 2005), p, 21.
- 3- محمد علي التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، إشراف رفيق العجم (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996)، 749/1.
- 4- الأمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1986م)، 1: 136.

5- التهانوي، 749/1.

- 6- David Nunan, Introducing Discourse Analysis (London: Penguin Group, 1993), p. 5.
- 7- Ibid.
- 8- D. Crystal, Introducing Linguistics (London: Penguin Group, 1992), p. 25. And see Nunan, p.5.
- 9- G. Cook, Discourse (Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 156 And see Nunan, p.5.
- 10- Cook, p. 158. And see Nunan, p.6.
- 11- G. Brown and G. Yule, Discourse Analysis (Cambridge: Cambridge University Press, 1983). P. 6.
- 12- See Nunan, p.6.
- 13- De Beaugrande, R., & Dressler, W. U, Introduction to text linguistics (London: Longman, 1981).
- 14- McCarthy, M., Discourse analysis for language teachers (Cambridge:CUP, 1991), P. 6.
- 15- Nelson Phillips Discourse analysis: and Cynthia Hardy investigating processes of social construction (London: Sage University, 2002) p76.
- 16- Fairclough N, Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language (London: Longman, 1995), p. 29.
- 17- Fairclough N, Analysing discourse: textual analysis for social research (London: Routledge, 2003), p. 8.
- 18- عمانوئيل كقط، نقد العقل المحض، ترجمة موسى وهبة (بيروت: مركز الإنماء القومي، دت)، ص 76.
- 19- Duranti, A. & Goodwin, C. (Eds.), Rethinking Context: Language as an Interactive Phenomenon (Cambridge University Press, 1992).

- 20- See Reboul A. & Moeschler J., Pragmatique du discours (Paris, Armand Colin, 1998), p. 47.
- 21- Chomsky, N, Syntactic Structures (The Hague: Mouton Publishers, 1957), p. 13.
- 22- Deborah Schiffrin, Approaches to discourse, (Cambridge, MA & Oxford: Blackwell, 1994), p.364. See also Alexandra Georgakopoulou, Dionysis Goutsos, Discourse analysis: an introduction, (Edinburgh : Edinburgh University Press, 2004), p. ix & p. 17.
- 23- Barbara Johnstone, Discourse Analysis (Oxford: Blackwell, 2002), p. 10.
- 24 -Foucault, Michel, Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977, .Colin Gordon ed, (New York: Pantheon, 1980).
- 25- Burke, Kenneth, A Rhetoric of Motives (Berkeley: California: University of California Press, 1969).
- 26- Sapir, Edward, Language: An Introduction to the Study of Speech (New York: Harcourt, Brace, 1921).
- 27- Whorf, B. L, Language, Thought, and Reality, Edited J. B. Carroll (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1956).
- 28- Ibid. See also Alexandra Georgakopoulou, Dionysis Goutsos, Discourse analysis: an introduction, p. ix & p. 11.
- 29- برتراند راسل، ما وراء المعنى والحقيقة، ترجمة محمد قدرى عمارة، مراجعة الهادي جلال عمارة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 158-159.
- 30- برتراند راسل، ما وراء المعنى والحقيقة، ص 131.
- 31- ابن كثير، إرشاد الفقيه، 90/1.
- 32- يقول روبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة الطيب البكوش، وصالح الماجري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006)، ص 338.
- 33- تقي الدين بن تيمية، مجموع فتاوى، (الرياض: مجمع الملك فهد، 1995)، 9: 198.
- 34- ينظر إمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة وتقديم سعيد بنكراد (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000) ص 23.
- 35- نقد العقل المحض 123.
- 36- إمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ص 30.

- Cultural Theory and Popular 37- Foucault, Michel, 'Method', in Culture: A Reader, 4th edn, edited by John Storey, (Harlow: Pearson Education, 2009), p. 318.
- 38 -Thompson, J, Studies in the Theory of Ideology (Cambridge: Polity Press, 1984).